

مشروع موازنة 2019 يتجاوز فرض رسوم التبغ: زيادة الضرائب تزيد التهريب ولا تخفف التدخين

مؤشر	سعر مبيع	سعر مبيع	مؤشر
Big Mac	Marlboro	Big Mac	Big Mac
Marlboro	دولار	دولار	Marlboro
17 - سويسرا	4.83	4.93	1.0
18 - الفلبين	1.39	1.56	0.9
19 - مصر	1.30	1.61	0.8
20 - تاوان	1.84	2.35	0.8
21 - المكسيك	1.93	2.66	0.7
22 - الامارات	1.63	2.45	0.7
23 - السعودية	1.47	2.40	0.6
المعدل الوسطي	3.76	2.57	1.5
لبنان : الوضع الحالي	2.00	3.66	0.5
لبنان : الوضع المُفترض	5.35	3.66	1.5

مؤشر	سعر مبيع	سعر مبيع	مؤشر
Big Mac	Marlboro	Big Mac	Big Mac
Marlboro	دولار	دولار	Marlboro
1 - استراليا	8.42	2.44	3.4
2 - سنغابور	6.98	2.20	3.2
3 - هونغ كونغ	4.89	1.55	3.2
4 - بريطانيا	10.02	3.32	3.0
5 - نيوزيلندا	8.52	3.08	2.8
6 - السويد	6.12	4.28	1.4
7 - ماليزيا	2.00	1.47	1.4
8 - اليابان	2.75	2.19	1.3
9 - اندونيسيا	1.89	1.54	1.2
10 - الدانمارك	5.40	4.49	1.2
11 - بولونيا	2.25	2.09	1.1
12 - تشيكوسلوفاكيا	2.70	2.60	1.0
13 - تايلند	1.56	1.51	1.0
14 - تركيا	3.15	3.07	1.0
15 - هنغاريا	2.77	2.71	1.0
16 - كوريا الجنوبية	2.58	2.56	1.0

سلك مشروع موازنة 2019 طريقه الى مجلس النواب من دون يلحظ اي رسوم على التبغ، بعدما اقتنع الوزراء بما عرضه وزير المال علي حسن خليل من أرقام استند فيها الى دراسات علمية عن واقع التهريب في لبنان، والذي سيرقل أي مشروع يمكن أن يحقق إيرادات للدولة في حال زيادة رسوم على التبغ. وإذا كان البعض لا يزال مقتنعاً بأن زيادة الرسوم على التبغ قد تدر إيرادات على الدولة تقدر بنحو 150 مليون دولار، أخذنا في الاعتبار أن نسبة استهلاك السجائر المحلية والأجنبية بنحو مليون صندوق (500 علبة في الصندوق الواحد) سنوياً، فإن دراسة أجرتها "الريجي" بينت أن نسبة التهريب ستزداد مع رفع أسعار التبغ، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن زيادة الأسعار بين الأعوام 2013 و2018 وعودة التهريب من سوريا أدت الى ارتفاع متوسط نسبة التهريب الى 31%، بعدما كانت النسبة قبل رفع الرسوم الجمركية بين 1994 و1999 لا تتجاوز الـ6%، علماً أن مصادر أخرى استندت الى دراسات أجرتها مؤسسات عالمية وقدرت نسبة التهريب بنحو 40%. وقد بينت دراسة "الريجي" أنه في فترة ما قبل رفع الرسوم الجمركية (1994 - 1999) بلغ متوسط المبلغ السنوي المدفوع من المستهلك 454 مليون دولار، ومتوسط عائدات الخزينة السنوية 150 مليون دولار، أما متوسط أرباح التهريب السنوية فهو 9 ملايين دولار. وبالمقارنة، فقد بلغ متوسط المبلغ السنوي المدفوع من المستهلك 676 مليون دولار في فترة ما بعد رفع الرسوم سنة 2000-2010، فيما بلغ متوسط عائدات الخزينة السنوية 249 مليون دولار، ومتوسط أرباح التهريب السنوية 133 مليون دولار. ويستنتج من هذه الأرقام، أن الزيادة المدفوعة من المستهلك (676 - 454 = 222 مليون دولار)، في حين بلغت الزيادة على عائدات الخزينة (249 - 150 = 99 مليون دولار أي 44%)، أما الزيادة على أرباح التهريب فهي (133 - 9 = 124 مليون دولار أي 56%). وعليه يتبين أن نسبة 56% من زيادة الرسوم عام 1999 كانت من حصة المهربين على حساب المستهلك اللبناني، من دون أن يؤدي ذلك الى انحسار استهلاك السجائر (61% نسبة السجائر الوطنية من السوق و39% للسجائر الأجنبية). (سلك مشروع موازنة 2019 طريقه الى مجلس النواب من دون يلحظ اي رسوم على التبغ، بعدما اقتنع الوزراء بما عرضه وزير المال علي حسن خليل من أرقام استند فيها الى دراسات علمية عن واقع التهريب في لبنان، والذي

سيعرقل أي مشروع يمكن أن يحقق إيرادات للدولة في حال زيادة رسوم على التبغ. وإذا كان البعض لا يزال مقتنعا بأن زيادة الرسوم على التبغ قد تدر إيرادات على الدولة تقدر بنحو 150 مليون دولار، أخذنا في الاعتبار أن نسبة استهلاك السجائر المحلية والأجنبية بنحو مليون صندوق (500 علبة في الصندوق الواحد) سنويا، فإن دراسة أجرتها "الريجي" بينت أن نسبة التهريب ستزداد مع رفع اسعار التبغ، خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار أن زيادة الأسعار بين الاعوام 2013 و2018 وعودة التهريب من سوريا ادت الى ارتفاع متوسط نسبة التهريب الى 31%، بعدما كانت النسبة قبل رفع الرسوم الجمركية بين 1994 و1999 لا تتجاوز الـ6%، علما أن مصادر أخرى استندت الى دراسات أجرتها مؤسسات عالمية وقدرت نسبة التهريب بنحو 40%. وقد بينت دراسة "الريجي" أنه في فترة ما قبل رفع الرسوم الجمركية (1994 – 1999) بلغ متوسط المبلغ السنوي المدفوع من المستهلك 454 مليون دولار، ومتوسط عائدات الخزينة السنوية 150 مليون دولار، أما متوسط ارباح التهريب السنوية فهو 9 ملايين دولار. وبالمقارنة، فقد بلغ متوسط المبلغ السنوي المدفوع من المستهلك 676 مليون دولار في فترة ما بعد رفع الرسوم سنة 2000-2010، فيما بلغ متوسط عائدات الخزينة السنوية 249 مليون دولار، ومتوسط أرباح التهريب السنوية 133 مليون دولار. يستنتج من هذه الأرقام، أن الزيادة المدفوعة من المستهلك (676 – 454 = 222 مليون دولار)، في حين بلغت الزيادة على عائدات الخزينة (249 – 150 = 99 مليون دولار أي 44%)، أما الزيادة على ارباح التهريب فهي (133 – 9 = 124 مليون دولار أي 56%). وعليه يتبين أن نسبة 56% من زيادة الرسوم عام 1999 كانت من حصة المهربين على حساب المستهلك اللبناني، من دون أن يؤدي ذلك الى انحسار استهلاك السجائر (61% نسبة السجائر الوطنية من السوق و39% للسجائر الأجنبية). واستنادا الى المعطيات المتوفرة للعام 2018 والتي بيّنت أن عائدات الخزينة من صندوق السجائر الوطني (500 علبة) هي نحو 158 دولار، ومن الصندوق الأجنبي 618 دولارا، أي أن قيمة عائدات الخزينة 340 مليوناً، فإنه في حال زيادة الاسعار بين 500 و1500 ليرة، فإن التطور المتوقع لعائدات الخزينة من مبيع السجائر سيكون كالآتي: عائدات الخزينة من الصندوق الوطني 283 دولارا، عائدات الخزينة بالصندوق الأجنبي 1054 دولارا، وستزداد نسبة السجائر الوطنية من السوق لتصل الى 75% من 61% عام 2018، فيما نسبة السجائر الأجنبية من السوق ستخف من 25% من 39%، بما يعني أن متوسط عائدات الصندوق ستبلغ 475 دولارا، أما المبالغ الإضافية المدفوعة من المستهلك فستصل الى 322 مليوناً. أما في حال تراجع المبيعات بأقل من 30% فإن عائدات الخزينة ستزيد إنما بنسبة أقل من الزيادة المدفوعة من المستهلك. وإذا بلغت نسبة التراجع 30% فإن عائدات الخزينة ستبقى على حالها وتذهب المبالغ الإضافية المدفوعة الى حصة التهريب. والنتيجة المتوقعة وفقا للدراسة تراجع المبيعات 40% كما في العام 1999، وتراجع عائدات الخزينة 53 مليون دولار في مقابل زيادة حصة التهريب 400 مليون دولار. ووفق الدراسة فقد تطورت المبالغ المدفوعة من اللبنانيين لشراء السجائر وقيمة أرباح الخزينة وارباح المهربين بين عامي 1994 و2018 كالآتي: مجموع المبلغ المدفوع من المستهلك 16 مليار دولار، فيما بلغ مجموع عائدات الخزينة 7.2 مليارات دولار، ومجموع أرباح التهريب 2.7 مليار دولار. واللافت في الدراسة هو ما خلصت اليه، بأن المعدل الوسطي لسعر مبيع علبة السجائر يجب أن يكون 5000 ليرة، وأن القدرة الشرائية للمستهلك اللبناني بحسب مؤشر "بيغ ماك" تسمح بالوصول الى هذا الرقم، إلا أن سببين رئيسيين يحولان دون ذلك، الاول يتعلق بعدم القدرة على ضبط عمليات التهريب، وتعدر توحيد الأسعار مع البلدان المجاورة، خصوصا في هذه الفترة حيث الاوضاع في هذه الدول غير منضبطة ولا ضرائب تفرض على السجائر. (مرفق جدول عن مؤشر (بيغ ماك/ مارلبورو).